

دراسات نقدية ١ – الاسبوع التاسع

الإدارة العامة والفساد الإداري والواقع والمأمول

إعداد الطالبة/
ريوف صقر بن صقير

دكتوراه إدارة

٢٠٢٦



نقد النتائج

طبيعة النتائج ومدى علميتها

تتسم نتائج الدراسة بطابع وصفي تحليلي تقليدي، حيث ركزت على عرض مظاهر الفساد الإداري وأسبابه داخل الأجهزة الحكومية، مع الإشارة إلى ارتباطه بضعف الرقابة وغياب الشفافية وتعقيد الإجراءات. إلا أن هذه النتائج، رغم أهميتها، لم تُبنَ على بيانات ميدانية كافية أو تحليل إحصائي دقيق، بل اعتمدت بدرجة كبيرة على الطرح النظري العام. وهذا يجعلها أقرب إلى التعميمات الفكرية منها إلى النتائج العلمية المدعومة بالأدلة، مما يحد من قوتها التفسيرية ويقلل من قدرتها على تقديم صورة دقيقة للواقع الإداري المعاصر.

نقد النتائج

عمق النتائج وقدرتها على تفسير الظاهرة

على مستوى العمق، فإن النتائج قدمت تفسيرًا تقليديًا أحادي البعد لظاهرة الفساد الإداري، حيث ركزت بشكل أساسي على الجوانب التنظيمية والقانونية، دون التوسع في تحليل العوامل الأخرى مثل الثقافة التنظيمية أو التأثيرات الاجتماعية أو التكنولوجية. وهذا القصور يجعل التفسير غير شامل، خاصة وأن الفساد الإداري ظاهرة مركبة تتداخل فيها أبعاد متعددة. كما أن الدراسة لم تُبرز علاقات سببية واضحة بين المتغيرات، بل اكتفت بعرض ارتباطات عامة، وهو ما يقلل من القيمة التحليلية للنتائج.

نقد النتائج

مدى ارتباط النتائج بالإطار النظري

يوجد ارتباط ملحوظ بين النتائج والإطار النظري التقليدي في الإدارة العامة، حيث استندت الدراسة إلى مفاهيم مثل البيروقراطية والانحراف الوظيفي وسوء استخدام السلطة. إلا أن هذا الارتباط ظل في إطار النماذج الكلاسيكية دون محاولة تحديثها أو ربطها بالاتجاهات الحديثة مثل الحوكمة الرشيدة أو الإدارة الرقمية. وبالتالي، فإن النتائج تعكس نوعاً من الجمود النظري، مما يحد من قابليتها للتطبيق في البيئات الإدارية الحديثة التي تتسم بالتعقيد والتطور التكنولوجي.

نقد التوصيات

طبيعة التوصيات ومدى عمليتها

جاءت توصيات الدراسة في معظمها عامة وتوجيهية، حيث دعت إلى تعزيز الشفافية وتفعيل الرقابة وإصلاح الجهاز الإداري. ورغم أهمية هذه التوصيات من حيث المبدأ، إلا أنها تفتقر إلى الطابع الإجرائي، إذ لم تحدد آليات تنفيذ واضحة أو أدوات عملية يمكن الاعتماد عليها في التطبيق. كما لم تُحدد الجهات المسؤولة عن تنفيذ هذه التوصيات، مما يجعلها أقرب إلى الطرح النظري أو الإنشائي منها إلى التوصيات القابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

نقد التوصيات

مدى ارتباط التوصيات بالنتائج

على الرغم من وجود علاقة منطقية عامة بين النتائج والتوصيات، فإن هذا الارتباط يظل ضعيفاً من الناحية التطبيقية، حيث لم يتم تحويل كل نتيجة إلى توصية محددة ومباشرة. فعلى سبيل المثال، عندما أشارت النتائج إلى أن البيروقراطية تعد من أسباب الفساد، لم تقابلها توصيات واضحة تتعلق بإعادة هندسة الإجراءات أو تبسيطها أو التحول إلى الإدارة الإلكترونية. وهذا يعكس ضعفاً في ترجمة النتائج إلى حلول عملية، وهو أحد المعايير الأساسية في جودة الدراسات التطبيقية.

نقد التوصيات

تقييم التوصيات من حيث التصنيف العلمي

من حيث التصنيف، يمكن ملاحظة أن التوصيات ركزت بشكل أكبر على الجانب العام دون التمييز الواضح بين التوصيات الموجهة للممارسين أو صناع السياسات أو الباحثين. فالتوصيات الموجهة للممارسين جاءت في صورة دعوات عامة لتحسين الأداء والالتزام بالقيم الأخلاقية، دون تقديم أدوات أو برامج تدريبية محددة. أما التوصيات الخاصة بالسياسات، فقد أشارت إلى ضرورة تطوير التشريعات وتعزيز المساءلة، لكنها لم تحدد طبيعة هذه التشريعات أو آليات تطبيقها. وفيما يتعلق بالتوصيات البحثية المستقبلية، فقد كانت محدودة جدًا ولم تفتح آفاقًا جديدة للبحث العلمي، خاصة في ظل التطورات الحديثة في مجال الإدارة العامة.

جوانب القوة في الدراسة

- تشكل الدراسة قوية من حيث اختيار الموضوع، إذ تتناول قضية الفساد الإداري التي تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه الإدارة العامة، خاصة في الدول النامية. وهذا يمنح الدراسة أهمية تطبيقية كبيرة، ويجعلها ذات صلة مباشرة بالواقع الإداري واحتياجات الإصلاح المؤسسي.
- تميزت الدراسة بعرض نظري واسع لمفهوم الفساد الإداري، حيث تناولت أسبابه وأشكاله وآثاره بشكل منظم وواضح. كما اتسمت بتعريف دقيق للمفاهيم الأساسية، مما يسهم في بناء قاعدة معرفية جيدة للقارئ، ويعزز من وضوح الإطار الفكري للدراسة.
- اتسمت الدراسة بتسلسل منطقي في عرض الأفكار، حيث انتقلت من الإطار النظري إلى عرض المشكلة ثم النتائج والتوصيات بطريقة منظمة، مما يسهل متابعة القارئ ويعكس درجة جيدة من التنظيم الأكاديمي.

جوانب الضعف في الدراسة

- من أبرز أوجه القصور في الدراسة هو غياب الجانب الميداني أو التطبيقي، حيث لم تعتمد على بيانات حقيقية أو تحليل إحصائي يدعم النتائج. وهذا يضعف من مصداقية النتائج ويجعلها غير كافية لاتخاذ قرارات عملية أو صياغة سياسات فعالة.
- اعتمدت الدراسة بشكل كبير على مراجع تقليدية، مع ضعف واضح في توظيف الدراسات الحديثة التي تعالج الفساد الإداري في ظل التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية. وهذا يؤثر سلبًا على حداثة الطرح ويجعل الدراسة أقل ارتباطًا بالتطورات المعاصرة.
- تعاني الدراسة من مشكلة العمومية، سواء في النتائج أو التوصيات، حيث لم تقدم تحليلات دقيقة أو حلولاً محددة. وهذا يقلل من القيمة التطبيقية للدراسة ويجعل الاستفادة منها محدودة في الواقع العملي.
- لم تتطرق الدراسة إلى دور التكنولوجيا الحديثة في مكافحة الفساد، مثل استخدام الأنظمة الإلكترونية أو الذكاء الاصطناعي أو الحوكمة الرقمية. وهذا يعد نقصًا جوهريًا، خاصة في ظل الاتجاه العالمي نحو الرقمنة كأداة رئيسية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.



المرجع

بطيخ، م. ر. (٢٠٢٤). الإدارة العامة والفساد الإداري

الواقع والمأمول. Retrieved from

https://journals.ekb.eg/article_354481.html



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

